المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
مديرية الشؤون المدنية
رسالة دورية عدد: 77 س 2

بسم الله الرحمان الرحيم

29 يونيو 2015

من وزير العدل والحريات
إلى السادة:
-الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
- الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين
- رؤساء المحاكم الابتدائية
- رؤساء المحاكم الإدارية

الموضوع: تنظيم مداومة لتلقي نظائر محاضر العمليات الانتخابية المتعلقة بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات والمقاطعات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، تبعا للرسالة الدورية الموجهة للسادة الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها والرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإداريتين ورؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها ورؤساء المحاكم الإدارية بشأن التعبئة للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015، أذكركم بأن المادة 140 من القانون رقم 11-59 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية تنص على أنه:"بالنسبة للجماعات التي ينتخب أعضاء مجالسها عن طريق الاقتراع الفردي، يحتفظ بنظير من المحضر في مكتب محفوظات الجماعة وبالنظير الثاني في مقر العمالة أو الإقليم، ويوضع النظير الثالث المصحوب بمستندات الإثبات في ظرف مختوم يوقع عليه رئيس وأعضاء المكتب ويوجه إلى المحكمة الابتدائية التابعة لدائرة نفوذها الدائرة الانتخابية التي توجهه إلى المحكمة الإدارية المختصة".

أما بالنسبة لمجالس الجماعات والمقاطعات التي ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع باللائحة، يحتفظ بنظير من محضر المكتب المركزي وبنظير من محاضر مكاتب التصويت واللوائح التي يشار فيها إلى مزاولة الانتخاب في محفوظات الجماعة أو المقاطعة المعنية بالأمر. ويجعل النظير الثاني المضاف إليه نظير من المحاضر والغلافات المتضمنة للأوراق الملغاة والمنازع فيها والغلافات المتضمنة للأوراق غير القانونية المتعلقة بمختلف مكاتب التصويت في غلاف مختوم وموقع عليه من طرف رئيس وأعضاء المكتب المركزي ثم يوجه إلى المحكمة الابتدائية التي توجد الدائرة الانتخابية بدائرة نفوذها والتي توجهه إلى المحكمة الإدارية المختصة.

وتبعا لذلك، فإنه من المتعين على كافة رؤساء المحاكم الابتدائية والإدارية بالمملكة تنظيم مداومة طيلة ليلة الجمعة 4 شتنبر 2015 ويوم السبت 5 شتنبر 2015 قصد تلقي المحاضر

المشار إليها، وأهيب بكم أن تولوا هذه العملية كل ما تستحقه من فائق الحرص والعناية، كما أحتكم على اتخاذ كل ما يلزم من أجل تطبيق فحوى الدورية بكل دقة.

وتفضلوا بقبول عبارات تقديري.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد